

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٥

الأربعاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ - جن (جمهورية كوريا)

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/١٠ واستؤنفت الساعة

١٢/٠٠.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود ٨٥ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

السيد ريفاسو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتمكن من الاستفادة من ثمار البحوث المستقلة والمستفيضة بشأن المسائل الأمنية واحتمالات نزع السلاح وعدم الانتشار.

وبهذا الاعتقاد الراسخ، عرضت فرنسا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.2 عن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ويشرفني الآن أن أعرض رسمياً مشروع القرار المعروض على اللجنة.

إن العمل الذي يقوم به معهد الأمم المتحدة يشكل إسهاماً هاماً بصورة خاصة للنظر في مسائل الأمن الدولية الراهنة وتحليلها. ونتيجة لأهمية عمل المعهد ونوعيته الممتازة، فهو يتصف بأهمية ومنفعة كبيرين لنا جميعاً.

ونعتقد أنه من الضروري أن يكون المعهد قادراً على القيام ببحوث مستقلة عن مسألتي نزع السلاح والأمن،

مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستجري اللجنة هذا الصباح، كجزء من المرحلة الثانية من عملها، مناقشة تفاعلية مع رئيس مؤتمر نزع السلاح ورئيس هيئة نزع السلاح اللذين وجهت الدعوة إليهما بصفتهم ضيفينا المتكلمين لهذا اليوم. ومن ثم نتقل إلى متابعة مشاريع القرارات ومشاريع المقررات التي اعتمدها اللجنة في جلساتها السابقة، بما في ذلك عرض التقارير.

عقب مشاوراتنا غير الرسمية، ستستأنف الجلسة الرسمية بغية دعوة وفود إلى مواصلة عرض مشاريع قرارات ومشاريع مقررات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الفقرة الأخيرة من الديباجة، حيث نرحب بالإعلان الأخير للمؤتمر الرابع.

ونود أن نبين أن مشروع القرار يمثل نداء هاماً يوجهه المجتمع الدولي من أجل بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي صك رئيسي في جدول أعمال نزع السلاح، وكذلك من أجل عدم الانتشار النووي. ويؤكد مشروع القرار أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي.

يعلم الجميع أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مصممة لتصبح صكاً قيماً لمنع انتشار الأسلحة النووية، وهي أساسية للديمومة معاهدة عدم الانتشار النووي في المستقبل.

وتؤدي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دوراً رئيسياً في الحد من الانتشار النووي، الرأسي والأفقي على السواء، وإنتاج أسلحة جديدة. ويؤكد مشروع القرار أيضاً على دور معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها آلية رقابة عالمية موثوقة تهدف إلى بناء الثقة في المجتمع الدولي.

أخيراً، سيدي، أود أن أوضح أن مشروع القرار يبرز المواقف الميدية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي ومفادها أن البلدان التي شاركت في المفاوضات منذ بدء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لن يهدأ لها بال إلى أن تشهد دخول المعاهدة حيز النفاذ.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): يتشرف وفدي بعرض مشروع قرار في إطار البند ٩٨ (د) من جدول الأعمال، معنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ"، وورد في الوثيقة A/C.1/60/L.32/Rev.1.

فضلاً عن إجراء دراسات متخصصة تتطلب درجة عالية من الخبرة. ولكن ذلك يعتمد على تلقي المعهد موارد كافية للنجاح في أعماله.

لهذا السبب، فإن مشروع القرار الذي تقدمه فرنسا و ٥٠ بلد آخر، وأنا أشكرها شكراً خاصاً، يطالب الدول الأعضاء التي تزود ميزانية المعهد بالأموال، بتقديم تبرعات بغية تمكينه من تنفيذ المهام الموكولة إليه. وعلى نحو أعم، يتيح مشروع القرار الفرصة لنا للإعراب عن ارتياحنا للمعهد، وللتأكيد مجدداً على ثقتنا به وطمأنته إلى دعمنا له.

لقد درجت العادة أن نعتد مشروع القرار المتعلق بالمعهد بتوافق الآراء. ونأمل أن يستمر ذلك. ونحن بالتالي ندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم وتقديم مشروع القرار. والمهم أن نذكر اليوم أن معهد الأمم المتحدة لا يزال جزءاً من جهود الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، الأمر الذي يحظى بدعم جميع الدول الأعضاء.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن وفود الاتحاد الروسي وأستراليا وأستونيا وأندورا والبرتغال وبولندا والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا وزامبيا وسلوفينيا والصين وفنلندا وكوستاريكا والنرويج ونيوزيلندا واليونان ووفدنا بالذات، أود أن أعرض مشروع القرار المنقح A/C.1/60/L.26/Rev.1، المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، الذي يرمي إلى دخول ذلك الصك الدولي حيز النفاذ في تاريخ مبكر. هذا العام، يود مقدمو مشروع القرار التأكيد على الاتفاقات والتدابير الإجرائية التي اعتمدت أثناء المؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد مؤخراً هنا في المقر العام.

وبالمقارنة بقرار العام الماضي، يتضمن مشروع القرار الحالي تغييرات ومستجدات. والفقرة الجديدة الوحيدة هي

بتقديم قرار بقصد التسريع في عملية النقل. وقد برهنت حكومة صاحب الجلالة في نيبال على مرونتها وأبدت شديد رغبتها في التوقيع على اتفاق البلد المضيف بالاستجابة لشواغل الأمانة العامة. وإن حكومتي بقيامها بذلك أعربت بالفعل عن استعدادها لتحمل تكاليف تشغيل المركز ومنح الامتيازات والحصانات المناسبة لموظفي المركز استناداً إلى الأحكام المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٦.

ويكرر وفدي رغبة نيبال القوية في نقل المركز إلى كتمانكو وكفالة بدئه أعماله أثناء الدورة الستين للجمعية العامة. ونهيب بالأمانة العامة أن ترم الاتفاق بأسرع وقت ممكن.

ونحن بعرضنا مشروع القرار أضفنا ما استجد من معلومات فعلية وأدخلنا بعض التعديلات الفنية، بينما بقيت معظم فقرات مشروع القرار دون تغيير عن السنوات السابقة.

ويبحث وفدي للجنة على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء مثلما فعلت في السنوات السابقة، بما في ذلك التعديلات التي أدخلت على الفقرة السابعة من الديباجة التي قدمت يوم أمس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل رفع الجلسة أود أن أبلغ الأعضاء أن الورقة التي تجمع مشاريع القرارات في "شبه المجموعات" المتفق عليها والواردة في الوثيقة A/C.1/60/CRP.3، جرى تعميمها هذا الصباح على جميع الوفود.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

مقدمو مشروع القرار هم: أستراليا، أفغانستان، إندونيسيا، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، تايلند، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ساموا، سري لانكا، الصين، فيجي، فييت نام، كازاخستان، كمبوديا، ماليزيا، ملديف، منغوليا، ميانمار، ناورو، نيوزيلندا، الهند، اليابان، إلى جانب البلد المضيف نيبال. ويعرب وفدي عن امتنانه المخلص لجميع المؤيدين والوفود التي كانت من مقدمي النص.

وفي الوقت الذي تمر فيه نظم نزع السلاح وعدم الانتشار في حالة فوضى، فإننا نؤمن جازمين بأن مراكز السلام ونزع السلاح الإقليمية يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة في الترويج لحملة عالمية لتزع السلاح عن طريق حوار بناء لتحسين الانفتاح والشفافية وبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويؤمن وفدي مخلصاً بأن مواصلة الحوار والتفاعل - لا على الصعيد الحكومي فحسب، بل أيضاً على صعيد المجتمع المدني - أمر مهم لتهيئة بيئة مناسبة تتصف بقدر أكبر من التفاهم لتزع السلاح وعدم الانتشار النووي في العالم. إن مراكز السلام ونزع السلاح الإقليمية يمكن أن تصبح أدوات فعالة لتحقيق ذلك الهدف النبيل برعايتها للحوار وبمناصرتها للقضية وبالتعاون.

ونيبال، بصفتها البلد المضيف للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ملتزمة باضطلاع المركز بدور زائد وبناء في الإقليم بتوطيد عملية كتمانكو، بغية المساهمة في السلام ونزع السلاح في المنطقة. ونحن على اقتناع راسخ بأن نقل المركز من مقر الأمم المتحدة - الذي يزاوّل أنشطته فيه حالياً - إلى المكان القريب من مهامه، سيعطي زخماً وقوة دفع مضافين إلى أنشطته.

وبوضع ذلك في الحسبان اتخذت نيبال زمام المبادرة منذ عام ١٩٩٨ لنقل المركز إلى كتمانكو من نيويورك،